بعد نمو ضعيف في السنوات السابقة

«الوطني»: 5 في المئة .. النمو المتوقع للاقتصاد غير النفطي في 2013

قال تقرير البنك الوطني تظهر البيانات الصادرة مؤخرا أن اقتصاد الكويت غير النفطي نما بنسبة محدودة بلغت 0.9 في المئة بالأسعار الثابتة في العام 2011، إذ استمر تأثر القطاعات الرئيسة بعواقب الأزمة المالية. وبالإضافة لذلك، تم خفض التقديرات السابقة للنمو في السنوات الماضية، والتي تظهر الآن أن الاقتصاد غير النفطي قد تقلص لثلاث سنوات على التوالي ما بين 2008 و2010.

وتابع: نتوقع أن يكون النمو قد ارتفع بعض الشيء في العام 2012 ويرجع ذلك جزئيا إلى نمو قوي في قطاع المستهلك، ويبقى توقعنا بشأن النمو غير النفطي البالغ 5 في المئة في العام 2013 على حاله. ولكن تبقى الحاجة قائمة للتسريع تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالي الحكومي ولنهج أقوى في الإصلاحات الاقتصادية، وذلك من أجل وضع اقتصاد الكويت على مسار نمو أعلى على الدوام.

وأضاف التقرير قفز إنتاج القطاع النفطي الحقيقي بنسبة 14.1 في المئة في العام 2011، إذ استجابت الكويت وغيرها من منتجي أوبك الخليجيين لارتفاع اسعار النفط بزيادة الإنتاج للتعويض عن الانخفاض الحاد في الإنتاج الليبي. وكان هذا الارتفاع متماشيا تقريبا مع التوقعات. ولكن بسبب الانخفاض غير المتوقع في الإنتاج غير النفطي، جاء نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في العام 2011 أضعف من النسبة المتوقعة البالغة 7.6 في المئة إذ سجل نسبة بلغت 6.3 في المئة.

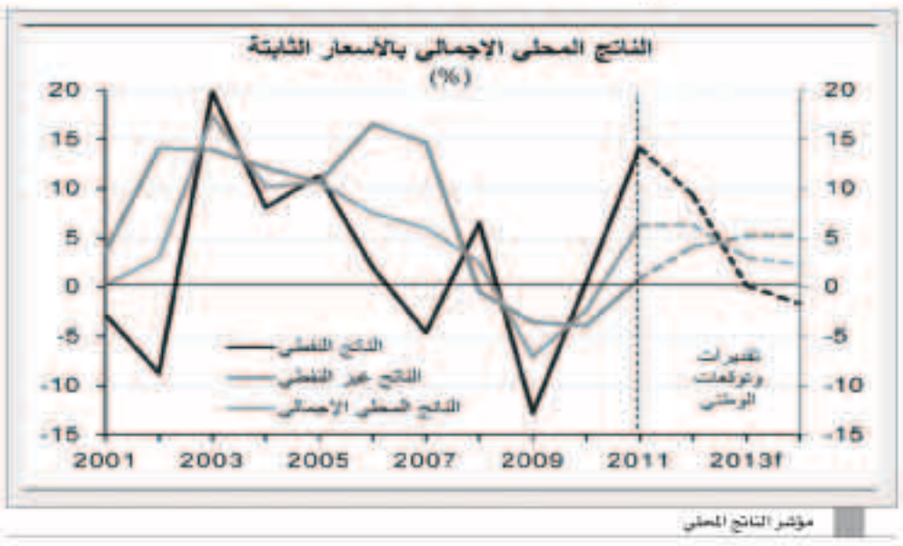

مؤشر الناتج المحلي

إجمالي الناتج المحلي الحقيقي

أداء القطاعات

وأشار كان وراء الأداء الضعيف في الاقتصاد غير النفطي في العام 2011 تراجع الإنتاج في قطاعات ثلاثة، هي التجارة والصناعة «بما فيه تكرير النفط» والخدمات المالية وخدمات الأعمال. وكان الانخفاض في هذا القطاع الأخير كبيرا بنسبة 7.2 في المئة، وشكل بحد ذاته تراجعا بنسبة 1.9 في المئة من النمو غير النفطي ككل.

وضمن قطاع الخدمات المالية وخدمات الأعمال، كانت فئة المؤسسات المالية مسؤولة بالكامل تقريبا عن تراجع الإنتاج. وتتضمن هذه المؤسسات شركات الاستثمار التي استمرت في عمليات خفض الدين عقب الأزمة المالية. وكان الإنتاج في هذه الشريحة قد تقلص بنسبة 53 في المئة عن مستوى الذروة الذي بلغه في العام 2007. وعلى الأرجح أن الحجم الأكبر من هذا الخفض في ديون شركات الاستثمار قد تم بالفعل. وبالنتيجة، فإن المساهمة السلبية لهذا القطاع في نمو الاقتصاد غير النفطي ستتراجع مستقبلا.

■ الاقتصاد غير النفطي نما بنسبة محدودة بلغت 0.9 في المئة في العام 2011

■ تأثر النمو في العام 2011 بانخفاض الإنتاج في قطاعات التجارة والصناعة والخدمات المالية

وفي قطاعات أخرى، سجلت المرافق العامة أو الكهرباء والمياه « 10.9 في المئة» والخدمات العامة والشخصية «6.4 في المئة» أداءات قوية. ففي القطاع الأخير مثلا، تشكل الإدارة العامة والدفاع والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية ما نسبته 84 في المئة من مجموع الإنتاج لهذا القطاع، وقد استفادت من الارتفاع البالغ 20 في المئة في الإنفاق العام على الأجور والرواتب في السنة المالية 2010/2011.

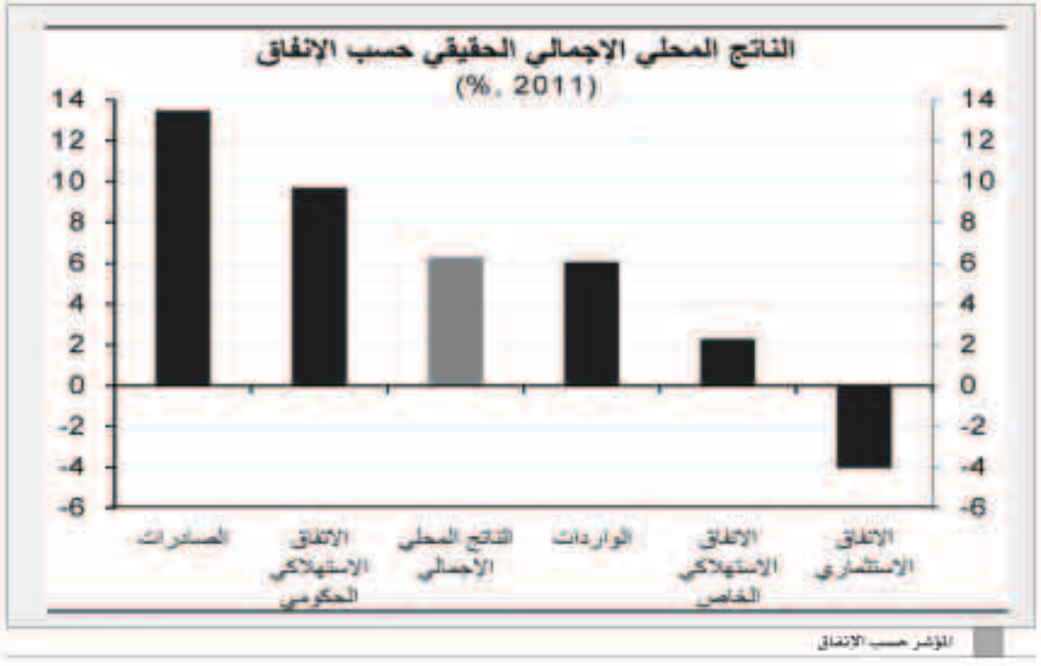

المؤشر حسب الإنفاق

الناتج المحلي الإجمالي

بالنظر إلى الناتج المحلي الإجمالي من منظار انواع المصروفات، تؤكد الأرقام الرأي القائل بان الاقتصاد تحركه الصادرات النفطية والإنفاق الحكومي، فيما يبقى الإنفاق الاستثماري ضعيفا. وكانت الصادرات الشريحة الأسرع نموا في العام 2011، وهو امر غير مفاجئ، نظرا لارتفاع الإنتاج النفطي. ونما الاستهلاك الحكومي كذلك بنسبة قوية جدا بلغت في المئة9.7، ما يعكس على الأرجح الارتفاع القوي في تكاليف سوق العمل الذي شهدناه خلال السنة المالية.

وتراجع الإنفاق الاستثماري بنسبة 4.0 في المئة في العام 2011، وقد تكون هذه الأرقام منقلبة جدا، ويأتي هذا التراجع بعد ارتفاع بنسبة 19.8 في المئة شهدناه في عام 2010 ،رغم أن هذا بحد ذاته قد اعقب تراجعا حادا في العام 2009». وتتوقع أن يشكل القطاع العام «بما فيه النفط» عادة حوالي نصف الاستثمار في الاقتصاد، وبذلك فإن السجل الضعيف للحكومة في تنفيذ معظم مشاريع البنية التحتية قد ضرب مستويات الاستثمار بشدة. وبقي إجمالي الاستثمار في العام 2011 اقل بنسبة7 في المئة من مستوى الذروة الذي بلغه في العام 2008.

لكن استهلاك القطاع الخاص قد اظهر بعض الضعف، مرتفعا بنسبة 2.3 في المئة فقط في العام 2011 بعد الانخفاض البالغ 11 في المئة في العام 2010. وكان قطاع المستهلك عموما قويا في الكويت على مدى السنوات القليلة السابقة، وإضافة لذلك، شهد شهر فبراير 2011 دفع منحة أميرية قدرها 1000 دينار لكل كويتي، والذي بحسب مقاييس أخرى يبدو أنه كان لها تأثير كبير على مستويات الإنفاق الاستهلاكي. وبذلك، نعتقد أن ضعف أرقام الاستهلاك تتعلق بالمعايير الإحصائية في قياس الاستهلاك، أكثر منها أنها وفرت دعما أقل مما كان يعتقد للاقتصاد.

■ .. من الأرجح أن قطاع الخدمات المالية قد تأثر بعمليات خفض مديونية شركات الاستثمار

■ رغم ارتفاع النمو قليلا تبرز الحاجة لوتيرة أسرع في الإنفاق الحكومي على المشاريع من أجل توفير دعم أكثر استدامة للنمو

المراجعات

بالإضافة إلى بيانات العام 2011 الجديدة، كانت هناك بعض المراجعات الكبيرة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي ما بين عامي 2006 و 2010، والتي نتج عنها عموما نمو اقتصادي أضعف مما كان يعتقد سابقا. فقد بلغ متوسط معدل النمو غير النفطي الحقيقي 1.3 في المئة ما بين عامي 2006 و2010، بدلا عن النسبة البالغة 3.8 في المئة الصادرة سابقا، وكانت المراجعة التي تمت للعام 2010 هي الأكبر من بين المراجعات بفارق كبير، حيث تمت المراجعة من نمو قوي للناتج المحلي الإجمالي إلى انكماش بنسبة 2.4 في المئة. وكانت مصادر المراجعة عموما في قطاعات المرافق العامة والاتصالات والقطاع المالي، حيث تم خفض الإنتاج في تلك الفئات بما مجموعه 2.3 مليار دينار. وجاءت مراجعة المصروفات حسب نوع الانفاق من ارقام أضعف للاستهلاك الخاص وصافي الصادرات.

مستثمرون قطريون يشترون 100 في المئة من سلسلة «برانتامب»

باريس «رويترز» - اظهرت وثائق رسمية اطلعت عليها رويترز ان مستثمرين قطريين يريدون شراء 100 في المائة من سلسلة متاجر برانتامب Printemps الفرنسية.

وكانت برانتامب هدفا لعرض استحواذ مشترك من جانب رجل الأعمال الإيطالي موريتسيو بورليتي ومستثمرين قطريين وكانت ايضا محط انظار منافستها الفرنسية جالييري لافايت.

واظهرت الوثائق الرسمية التي اطلعت عليها رويترز انه من خلال شركة ديفاين انفستمنتس ومقرها لوكسمبورج يعرض مستثمرون قطريون شراء حصة مجموعة بورليتي البالغة 30 في المائة في برانتامب وكذلك الحصة القابضة البالغة 70 في المائة والمملوكة لوحدة الاستثمار العقاري «آر.آر.إي.إي.إف» التابعة لمصرف دويتش بنك.

وحينما قالت بورليتي الشهر الماضي انها تجري محادثات حصرية للاستحواذ على برانتامب بالاشتراك مع مستثمرين قطريين قالت إنها لا تريد بيع حصتها في سلسلة متاجر التجزئة.

ويوم الجمعة رفضت مجموعة بورليتي التعقيب على المسألة.

وكانت بورليتي ووحدة الاستثمار العقاري «آر.آر.إي.إي.إف» اشترتا برانتامب في عام 2006 من مجموعة بي.بي.آر الفرنسية للسلع الفاخرة مقابل 1.1 مليار يورو «1.4 مليار دولار».

وتملك برانتامب الآن 16 متجرا ويعمل لديها قرابة 4000 موظف. وقفزت إيراداتها في 2011-2012 بنسبة 13 في المائة الى 1.45 مليار يورو. وقال مصدر قريب من المحادثات لرويترز الشهر الماضي ان وحدة الاستثمار العقاري «آر.آر.إي.إي.إف» ومجموعة بورليتي تجريان محادثات حصرية لبيع برانتامب لمستثمرين قطريين مقابل ملياري يورو «2.57 مليار دولار».

«التجاري» يرعى الحفل السنوي السابع لموظفي «الصناعة»

في إطار حرص البنك التجاري الكويتي على توطيد اواصر التعاون بينه وبين مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، قام البنك برعاية الحفل السنوي السابع لتكريم الموظفين المتقاعدين والمتميزين بالهيئة العامة للصناعة العامة للصناعة. وقد أتت هذه الرعاية إدراكا من البنك باهمية دعم ومساندة الهيئات والمؤسسات الصناعية التي تعمل من أجل تنمية الصناعة المحلية في البلاد.

وبهذه المناسبة قام فلاح المانع - مدير فرع الفحيحيل بزيارة الهيئة العامة للصناعة واجتمع مع حسين الكابلي - مدير الشؤون الإدارية والمالية بحضور رئيس قسم الصرف السيد/ يوسف الوتار حيث قدم لهم شيك المساهمة وتناقشا في سبل تطوير وتعزيز التعاون القائم ما بين البنك والهيئة العامة للصناعة، سيما وان البنك لا يدخر وسعا في تقديم الدعم والمساندة للمؤسسات التي تعمل على تنمية الصناعة المحلية في البلاد وتحقق أهدافها في توسيع قاعدتها الإنتاجية والحرفية بما يخدم القطاع الصناعي الكويتي بصورة عامة.

التجاري خلال تكريم الهيئة العامة للصناعة

ومن جانبها قامت الهيئة العامة للصناعة ممثلة برئيسها براك عبد المحسن الصبيح، وبحضور انس الصالح وزير التجارة والصناعة في نهاية اللقاء بتكريم البنك التجاري وتبادل الأحاديث الودية حول سبل دعم وتوطيد أواصر التعاون بين البنك والهيئة مشيدين بجهود البنك ورعايته للعديد من الأنشطة المجتمعية التي تخدم أطياف المجتمع الكويتي ومؤسسات المجتمع المدني وتؤكد دائما مفهوم المسئولية الاجتماعية الشامل الذي أرساه البنك منذ وقت طويل.

ارتفاع قيمة النقد المتداول بسلطنة عمان بنسبة 13.6 في المئة

مسقط - «كونا» - اظهرت احصاءات عمانية امس ان اجمالي قيمة النقد المتداول في سلطنة عمان حتى نهاية شهر يناير من العام الحالي شهد ارتفاعا بنسبة قدرها 6. 13 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012.

واعلن البنك المركزي العماني ان القيمة الإجمالية للنقد المتداول في السلطنة حتى نهاية شهر يناير من عام 2013 بلغت 149. 194ر1 مليار و599 ريالا عمانيا مقارنة بـ 398. 051ر1 مليار و832 ريالا عمانيا خلال الفترة نفسها من عام 2012.

يذكر ان القيمة الإجمالية للنقد المتداول في السلطنة حتى نهاية شهر ديسمبر من عام 2012 بلغت 810. 178. 1 مليار و701 ريال عماني.

نمو اقتصاد قطر 6.6 في المئة في الربع الرابع

الرياض «رويترز» - تراجع معدل نمو الاقتصاد القطري أكثر من النصف العام الماضي ليصل إلى 6.2 في المئة مع انحسار موجة صعود أسعار النفط العالمية لكن قطاعات البناء والتمويل والتصنيع نمت بنحو الثلث ومن المتوقع ان تعاود النمو هذا العام أيضا.

وقال جهاز الإحصاء القطري إن ناتج التعدين والمحاجر والذي يشمل صناعة النفط والغاز ويسهم بنحو نصف الناتج المحلي الإجمالي للبلد العربي الخليجي لم ينم إلا 1.7 في المئة العام الماضي إثر صعود في أسعار النفط قاد الاقتصاد لنمو إجمالي نسبته 13 في المئة في 2011.

لكن كلا من قطاع البناء والقطاع المالي - ويشكل كل منهما أكثر من عشر الناتج الإجمالي - نما بنسبة 34 في المئة في حين نما قطاع الصناعات التحويلية 28 بالمئة.

وقال جهاز الإحصاء إن النمو الفصلي في الربع الأخير تباطأ إلى 0.1 في المئة من 1.7 بالمئة في الربع الثالث لكنه سجل نموا نسبته 6.6 في المئة على اساس سنوي.

اليابان تعتزم إنشاء أول بورصة للعقود المستقبلية للغاز المسال

قالت محطة بلومبيرغ الاخبارية ان اليابان، اكبر مشتر للغاز الطبيعي المسال في العالم تعتزم ادراج اول العقود المستقبلية لمبيعات الغاز الطبيعي المسال للمرة الاولى في العالم على بورصة طوكيو في غضون عامين.

وقالت المحطة ان السوق المستقبلية ستخصص للتسويات النقدية بالدولار الأمريكي وتستند الى مؤشر الاسعار الفورية لشحنات الغاز الطبيعي المسال المسلم الى اليابان، وذلك على ما ذكره مدير قسم السياسة التجارية في وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية ناكاشي اشيزاكي في اتصال هاتفي مع المحطة.

وقالت المحطة انه في حين لن تكون العقود منصبة على عملية التسليم الفعلي، الا انها ستمكن البورصة المستقبلية من اجراء عقود لصفقات فعلية، تعتبر من قبيل العمليات التي تمكن المتداولين من مبادلة او مقايضة مواقفهم المستقبلية مقابل تسليم شحنات فعلية، بحسب الوطن

وقالت المحطة ان من شان بورصة الغاز المستقبلية السماح للمستهلكين والمنتجين بالتحوط في مواجهة التقلبات السعرية في الوقت الذي تتحدى فيه الاسلوب المطبق حاليا والذي يربط تكلفة الغاز الطبيعي المسال بأسعار النفط.

الخليجيون يشعلون أسعار فنادق الإمارة.. ومعدل الإشغال 100 في المئة

السعوديون يشكلون 30 في المئة من السياح الوافدين إلى دبي

انعش التدفق الكبير للسياح الخليجيين خلال الأسبوع الماضي نسبة إشغال الغرف الفندقية لمعدلات عالية وصلت اغلبها إلى 100 في المئة، والذي ادى بدوره إلى ارتفاع الأسعار لنحو 30 في المئة إلى 40 في المئة.

وقال معين سرحان المدير العام لفنادق "ميلينيوم بلازا" في تصريحات لصحيفة «الاتحاد» الاماراتية، إن نسبة الإشغال في القالبية العظمى من فنادق دبي بلغت 100 في المئة في الوقت الحالي، نتيجة تدفق السياح السعوديين على الإمارة لقضاء إجازة منتصف العام الدراسي التي تمتد حتى نهاية شهر مارس الحالي.

ولفت إلى أن نسبة الإشغال في فندق "ميلينيوم بلازا" والذي يضم 413 غرفة بلغت 100 في المئة خلال الفترة الماضية، لافتا إلى أن النزلاء السعوديين يشكلون نحو 30 في المئة من إجمالي عدد نزلاء الفندق خلال هذه الفترة، فيما تصل حصتهم إلى نحو 10 في المئة على مدار العام.

ولفت إلى أن الزيادة الكبيرة في الطلب على حجز الغرف الفندقية أدت إلى ارتفاع الأسعار بنسبة 30 في المئة خلال هذه الفترة حيث تخضع عملية تسعير الغرف إلى آليات العرض والطلب على مدار العام. ونوه إلى أن السائح السعودي يتميز بالتخطيط المبكر لقضاء الإجازات الموسمية، لافتا إلى أن 40 في المئة من حجوزاتهم تمت من خلال الإنترنت قبل نحو شهرين من بداية الموسم.

وأوضح سرحان أن السوق الخليجية تعد من أهم الأسواق المصدرة للسياحة وأكثرها ربحية، نظرا لحجم إنفاق السائح الخليجي خلال الرحلة الواحدة الذي يتجاوز 5 أضعاف الأوروبي في بعض الوجهات، إضافة إلى طول مدة إقامته في الوجهة التي يزورها.

وقال محمد عوض الله الرئيسي التنفيذي لمجموعة فنادق "تايم" في دبي إن تدفق العائلات السعودية على فنادق دبي خلال الفترة من 20 إلى 30 مارس بالتزامن مع إجازة منتصف العام الدراسي، رفعت نسب الإشغال في جميع الفنادق التابعة للمجموعة لتصل إلى 100 في المئة خلال هذه الفترة. ونوه إلى أن السياح السعوديين يفضلون الشقق الفندقية خلال قضائهم لفترة الإجازات، حيث إن نسبة كبيرة منهم يأتون إلى دبي برفقة عائلاتهم، منوها إلى أن زيادة الطلب على هذا النوع من المنشآت الفندقية أدى إلى ارتفاع الأسعار بواقع 40 في المئة.

ارتفاع عدد السياح في الامارات